

31 August 2017

Arabic

Original: English*

اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات
والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط
الدورة الثانية والخمسون

بيروت، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي

الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير من الأمانة

أولاً - مقدمة

١- بلغ حجم المساحة المزروعة بمخشخاش الأفيون في عام ٢٠١٦ في أفغانستان ٢٢١ ٠٠٠ هكتار، وهو ما يزيد بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بالعام السابق (١٨٣ ٠٠٠ هكتار) ويتساوى مع الرقم المناظر لعام ٢٠١٤. ولوحظ وجود كميات كبيرة في المنطقة الشمالية وفي ولاية بادغيس التي تدهور الوضع الأمني فيها منذ عام ٢٠١٥. وبلغ الإنتاج التقديري للأفيون ٤ ٨٠٠ طن في عام ٢٠١٦، وهو ما يزيد بنسبة ٤٣ في المائة على مستوى عام ٢٠١٥ (٣ ٣٠٠ طن). وتعزى زيادة الإنتاج إلى زيادة في المساحة المزروعة بمخشخاش الأفيون، بل والأهم إلى زيادة غلة الأفيون لكل هكتار. فقد وصل متوسط غلة الأفيون في عام ٢٠١٦ إلى ٢٣,٨ كغ لكل هكتار، وهو ما يزيد بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. ومنذ عام ٢٠٠٩، ارتفع عدد الولايات التي يُزرع فيها مخشخاش الأفيون من ١٤ ولاية إلى ٢١ ولاية (من بين ما مجموعه ٣٤ ولاية)، حيث لوحظت تلك الزيادة في المقام الأول في المنطقة الشمالية. وتتركز الأغلبية العريضة (٩٣ في المائة) من المساحات المزروعة بمخشخاش الأفيون في المناطق الجنوبية والشرقية والغربية من البلد.

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والروسية والعربية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/SUBCOM/52/1



٢- وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (اختصاراً: "المكتب" أو "مكتب المخدرات والجريمة") لعام ٢٠١٦ إلى أن ٥٧ في المائة من الأفيون يُعالج لتحويله إلى هيروين، مع ترك ٤٣ في المائة المتبقية بلا معالجة. وشهد عام ٢٠١٦ ارتفاعاً في أسعار الأفيون في كل مناطق أفغانستان. وفي عام ٢٠١٦، ارتفعت قيمة إنتاج الأفيون عند بوابة المزرعة بنسبة ٥٧ في المائة مقارنة بالعام السابق (دون مراعاة عامل التضخم) حيث وصلت إلى زهاء ٠,٩ بليون دولار، أي ما يعادل تقريباً ٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي التقديري لأفغانستان. وفي المقام الأول تعزى الزيادة في القيمة عند بوابة المزرعة إلى الزيادة التي شهدتها إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٦ والتي بلغت نسبتها ٤٣ في المائة. وكانت القيمة عند بوابة المزرعة قد هبطت في عام ٢٠١٥ إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة للانخفاض الشديد في مستويات الإنتاج.

٣- وتدهور الوضع الأمني هو السبب في الانخفاض الهائل الذي شهدته أنشطة الإبادة في عام ٢٠١٦. فالإبادة عملية محفوفة بالمخاطر وتتطلب موارد بشرية واقتصادية ترتفع تكاليفها في أوقات عدم الاستقرار وعند ارتفاع معدلات التمرد. وفي عام ٢٠١٦، اقتصرت الإبادة على ٣٣٥ هكتاراً، أي بما يقل بنسبة ٩١ في المائة عن عام ٢٠١٥. ولا يمكن لانخفاض معدلات الإبادة أن يُفسر الزيادة البالغة ١٨ ٠٠٠ هكتار في مساحة زراعة خشخاش الأفيون. ومع ذلك، فإن الشعور بانعدام السيطرة يمكن أن يكون حُصَّ العديد من المزارعين على زراعة هذا الخشخاش على نحو غير شرعي.

٤- وقد تعاونت وزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان مع المكتب على تصميم وتنفيذ حملة وطنية للتعبة ضد المخدرات. وتمثلت مجالات التركيز الرئيسية الأربعة فيما يلي: (أ) المسؤوليات والإجراءات الحكومية؛ و(ب) الالتزام المجتمعي؛ و(ج) المنابر الدينية؛ و(د) التعاون مع القطاع الإنمائي. وتضمنت الحملة طباعة وتوزيع ملصقات ولافتات تحمل رسائل مناهضة للمخدرات، وإجراء مناقشات عامة، ونشر رسائل وجهها علماء الدين، وتنظيم أحداث رياضية، إلى جانب إمداد المشاركين بالمعدات اللازمة.

٥- وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدر المكتب أول تقييم لحالة المخدرات الاصطناعية في أفغانستان، وأوضح هذا التقييم أن متعاطي المواد الأفيونية يُقبلون على تعاطي الميثامفيتامين. والأمر هنا لا يقتصر على تزايد كميات الميثامفيتامين التي يضبطها مسؤولو إنفاذ القانون في أفغانستان، وإنما هناك أدلة أيضاً على وجود مرافق تصنيع لهذه المادة في الجزء الغربي من البلد.

٦- ويهرب الجانب الأكبر من الهيروين الأفغاني عبر الدرب البلقانية (أي عبر جمهورية إيران الإسلامية وتركيا ثم من خلال جنوب شرق أوروبا إلى أوروبا الغربية والوسطى). وتدل التغييرات في مقادير المضبوطات، المدعومة بتقارير استخباراتية، على أن تهريب المواد الأفيونية الأفغانية عبر الدرب الجنوبية (أي من باكستان أو جمهورية إيران الإسلامية عن طريق البحر لشحنها إلى منطقة الخليج، وأفريقيا (ولا سيما شرق أفريقيا) وجنوب آسيا، وبقدر أقل إلى جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا وأمريكا الشمالية)، قد ازداد في السنوات الأخيرة.

٧- وفي الشرقين الأدنى والأوسط، يشجّع المكتب اتباع استراتيجيات متكاملة لمواجهة تهريب واستهلاك المخدرات غير المشروعة، ولا سيما المواد الأفيونية الأفغانية المنشأ، وكذلك المنشطات

الأمفيتامينية وعقار الترامادول، التي تؤثر في المنطقة كلها. وإلى جانب تدعيم القدرات الوطنية وتشجيع التعاون الإقليمي، يهدف المكتب بوجه خاص إلى الوصل بين مبادرات ومنصات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التصدي للتجار بالهيروين الأفغاني والكيمائيات السليفة وتعطيل الدروب المستجدة لتهدد المخدرات عن طريق البحر إلى السوق الأوروبية.

ثانياً – التعاون الإقليمي ودون الإقليمي

٨- لا يزال التعاون الإقليمي معترفاً به باعتباره السبيل الأجدى للمضي قدماً في مكافحة الفعالة لزراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها، ولمواجهة ما يرتبط بذلك من أضرار سياسية وأمنية وإمائية واجتماعية-اقتصادية في أفغانستان وغرب آسيا ووسطها والمجتمع الدولي الأوسع. وقد كان مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي عُقد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، محفلاً مفيداً جرى فيه استعراض الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من أجل دعم السلام والأمن والتنمية من خلال مكافحة المخدرات والجريمة.

٩- ولا يزال محور تركيز المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب في هذه المنطقة موجهاً نحو تحسين المراقبة عند الحدود، وتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب السلائف، وتطوير القدرات المهنية لأجهزة التحقيق والنيابة العامة، والتصدي لعائدات الجريمة والفساد من خلال مكافحة غسل الأموال. وتشمل استراتيجية المكتب العامة أشكالاً تعاونية معينة مثل مبادرة ميثاق باريس، والبرنامج الإقليمي بشأن أفغانستان والبلدان المجاورة، والمبادرة الثلاثية بين أفغانستان وباكستان وإيران (جمهورية-الإسلامية)، والمبادرة المشتركة بين أفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، ومراقبة الكيمائيات السليفة وتبادل المعلومات/الاستخبارات ("تاريسيت" سابقاً) وتحليلها من خلال المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى. ويدعو المكتب أيضاً إلى تعزيز أوجه التضافر في مجال مراقبة المخدرات مع منظمة التعاون الاقتصادي والمشروع الثاني لمكافحة تجارة الهيروين، الممول من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة العالمية للحمارك وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة مثل منظمة شنغهاي للتعاون.

١٠- وفي إطار ركيزة إنفاذ القانون، واصل المكتب دعم روابطه ببعض الآليات والمنظمات الإقليمية الرئيسية، مثل عملية قلب آسيا (عملية اسطنبول) بشأن الأمن والتعاون الإقليميين من أجل استتباب الأمن والاستقرار في أفغانستان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج دروب تهريب الهيروين، التابع للاتحاد الأوروبي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، دشن المكتب فريق عمل إقليميين جديدين أحدهما معني بالتعاون العمليتي بشأن السلائف والآخر معني بالقدرات التحليلية الجنائية. ويهدف هذان الفريقان إلى إنجاز عمليات مشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية فيما بين مسؤولي إنفاذ القانون في المنطقة وفي بلدان المقصد/المنشأ، ومن ثم دعم التعاون العمليتي فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب.

١١- وفي عام ٢٠١٦، أتاحت مبادرات إنفاذ القانون الإقليمية التي أطلقها المكتب نشر أفضل الممارسات والمعارف على امتداد المنطقة برمتها. فقد أدى العديد من الأفرقة العاملة والمبادرات

التدريبية الإقليمية إلى زيادة القدرات وتبادل المعلومات في مجالات معينة مثل السلايف، والتحليل الجنائي، والتدريب على إنفاذ القانون، وتنفيذ إجراءات المراقبة والعمليات المشتركة. وبوجه خاص، أحرز كلٌّ من المبادرة الثلاثية، والمبادرة المشتركة بين أفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، ومركز الإعلام والتنسيق الإقليمي لآسيا الوسطى تقدماً في مجال اختصاصه، علاوة على إنجاز عمليات آنية أو مشتركة شملت عدداً كبيراً من الاعتقالات إلى جانب ضبط كميات ضخمة من المخدرات وغيرها من السلع غير المشروعة. واستفاد ٧١ ضابطاً من التدريب الإقليمي في مجال إنفاذ القانون، الذي جرى في مركز دوموديدوفو التدريبي التابع لوزارة الداخلية في الاتحاد الروسي، في حين واصل برنامج مراقبة الحاويات في جنوب شرق أوروبا توسيع عملياته محرزاً نتائج باهرة في هذا الصدد.

١٢- ونفذ المكتب أكثر من ٢٤ مبادرة ترمي إلى تنسيق التشريعات وتحسين قدرات ما يزيد على ٥٥٠ ممارساً (من فيهم أكثر من ١٢٠ امرأة) في مجالات معينة مثل غسل الأموال والجريمة السيبرانية. وفي عام ٢٠١٦، أرسى المكتب أسس الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وعقد اجتماعات هامة فيما بين وحدات الاستخبارات الاتحادية في إطار مبادرة الودائع النقدية. ونظم المكتب مبادرات إقليمية ناجحة ترمي إلى تعزيز العلاقات داخل الأسر والنظم المدرسية من أجل التصدي للتحديات والمخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات التي يواجهها الأطفال والمراهقون في المنطقة. ومن أمثلة تلك المبادرات مبادرة "الأسر والمدارس معاً جنباً إلى جنب"، و"برنامج توطيد الأسر"، و"مؤسسة Lions Club الدولية"، ومبادرة تدريب المدربين. وأرسى المكتب عدة شراكات ونظم عدة أنشطة مع ١٢ شريكاً مختلفاً. كما أسهم المكتب في الجهود التي بُذلت في المجالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ومراعاة البعد الجنساني، وذلك من خلال تحقيق التجانس التام بين نهجه وعملياته البرنامجية وبين السياسات والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة.

١٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تعزيز آليات التنسيق الإقليمي في مجال إنفاذ القانون والتعاون من خلال برنامجه الإقليمي للدول العربية، والشراكة الاستراتيجية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً - مبادرة ميثاق باريس

١٤- "مبادرة ميثاق باريس" هي ائتلاف دولي واسع تطوّر ليصبح الآن واحداً من أهم الأطر العالمية لمكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية المنشأ. وطبيعة هذه المبادرة ذات شقين. فالشراكة في حد ذاتها تتألف من ٥٨ بلداً و٢٣ منظمة، منها مكتب المخدرات والجريمة. وهي مسؤولة عن تحديد الأولويات وتنفيذ التدابير تماشياً مع إعلان فيينا (الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر، المعقود في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢) على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة.

١٥- ثانياً، تعمل وحدة تنسيق ميثاق باريس، التابعة للمكتب، من خلال برنامجها التراسلي العالمي، باعتبارها منسقاً (قائماً بأعمال السكرتارية) من أجل دعم الشراكة وتحقيق أهداف ميثاق باريس. ويوفر برنامج الميثاق، الذي يقوده خبراء من المكتب، منصةً لـ ٨١ شريكاً في الميثاق، بما

فيهم المكتب، من أجل القيام، عبر العديد من الأنشطة والصناديق والمشاريع، بتفعيل الأولويات المنبثقة عن الاجتماعات التي تُعقد على مستوى الخبراء وواضعي السياسات، مما يربط ما بين السياسات والأنشطة التشغيلية.

١٦- وفي السنوات القليلة الماضية، أدى تزايد أهمية درب التهريب الجنوبي إلى قدر من الاهتمام في الحوار العالمي المتعلق بميثاق باريس من جانب عدة بلدان تقع على امتداد هذا الدرب (منها البحرين وعمان وكينيا)، مما أفضى في شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى الانضمام الرسمي للميثاق من جانب مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات، التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحيث أصبح هذا المركز الشريك الثالث والعشرين في ميثاق باريس. كما أجرت وحدة تنسيق ميثاق باريس اتصالات موجهة ترمي إلى تحسين التنسيق الأقليمي، وعملت على توطيد الإسهام في الاجتماعات التي عقدها الميثاق في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل الجهات المعنية التابعة لشراكة الدرب الجنوبي التي تشكلت مؤخراً تحت رعاية البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية الخاص بمكتب المخدرات والجريمة.

١٧- ويتفاعل برنامج ميثاق باريس تفاعلاً وثيقاً مع برامج المكتب الرئيسية العالمية والإقليمية والقطرية التي تتعامل مع دروب التهريب الرئيسية، ومنها مثلاً البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، ومبادرة "تشبيك الشبكات"، وبرنامج مراقبة الحاويات الخاص بمنظمة الجمارك العالمية، وبرنامج مكافحة الجرائم البحرية العالمية، والبرامج الإقليمية الخاصة بأفغانستان والبلدان المجاورة لها وبجنوب شرق أوروبا وبالمدول العربية وبشرق أفريقيا، وشراكة المكتب الاستراتيجية مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كجزء من "تدابير المكتب الموحدة" بشأن تنفيذ الركائز الأربع لإعلان فيينا (التعاون عبر الحدود، والتدفقات المالية غير المشروعة، والسلاشف، والوقاية والعلاج من المخدرات).

١٨- وخلال الفترة التي انقضت منذ دورة اللجنة الفرعية الخمسين، عُقدت أربعة اجتماعات لأفرقة خبراء عاملة تتعلق كل منها بركيزة من الركائز المواضيعية الأربع لإعلان فيينا، الأمر الذي يعبر عن تنامي التزام المنظمات الدولية والإقليمية، الأطراف في الشراكة، التي استضافت تلك الاجتماعات (وهي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب المخدرات والجريمة). وأثناء الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل الاستشاري التابع لميثاق باريس، الذي عُقد في فيينا يوم ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، استعرض شركاء الميثاق وأيدوا التوصيات التي خلص إليها الخبراء في عام ٢٠١٦، وقرروا أن تُعقد اجتماعات أفرقة الخبراء العاملة المواضيعية الأربعة المقبلة خلال الفترة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وأن يستضيفها كلٌّ من مركز إنفاذ القانون لجنوب شرق أوروبا (فيما يخص السلاشف (الركيزة الثالثة))، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى صربيا (فيما يخص التدفقات المالية غير المشروعة (الركيزة الثانية))، وجمهورية إيران الإسلامية (فيما يخص التعاون عبر الحدود (الركيزة الأولى)) والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى (فيما يخص موضوعاً يُحدّد لاحقاً (الركيزة الرابعة)).

١٩- واستفاد شركاء ميثاق باريس من أدلة مباشرة جمعتها شبكة باحثي وضباط اتصال الميثاق الذين ساهموا أيضاً في بناء قدرات بحثية في البلدان التي يعملون بها والتي تقع على دروب التهريب الرئيسية. وأدت استثمارات ميثاق باريس في مجال جمع البيانات وإجراء البحوث، وهي الجهود التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة المكتب المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها وإجراء البحوث على الصعيد العالمي والتي يقودها فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات، إلى إرساء منصة رصد المخدرات، وهي نظام معلومات وخرائط إلكتروني يتيح التعرف المبكر على دروب تهريب المخدرات ويولد بيانات على الصعيد الوطني - خاصة في بلدان غرب ووسط آسيا- من أجل إثراء الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، وتقارير المخدرات العالمي، والتقارير المتعلقة بدرج التهريب الجنوبي وغيره من منشورات ميثاق باريس، بما في ذلك صحائف الوقائع القطرية وتقارير ميثاق باريس الذي يصدر كل سنتين.

٢٠- وسيجرى خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ تقييم منتصف مدة متعمق لمبادرة ميثاق باريس. وسيُفسح هذا التقييم أمام الشركاء فرصة استخلاص الدروس المستفادة وإدخال تعديلات بشأن مواصلة مسار المرحلة الرابعة.

٢١- وتشجّع الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية على الاستفادة من مبادرة ميثاق باريس وآلياتها الاستشارية باعتبارها منبراً عالمياً لتبادل المعلومات واتخاذ إجراءات مشتركة، وعلى استخدام منصة رصد المخدرات، وهي نظام معلومات وخرائط إلكتروني يتشارك في إدارته كل من مبادرة ميثاق باريس وفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع للمكتب ويتيح التعرف المبكر على دروب تهريب المخدرات ويولد بيانات على الصعيد الوطني.

رابعاً- التعاون في أفغانستان

٢٢- اعتمد مجلس الأمن، في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، الذي حدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأهاب المجلس في قراره بالدول أن تعزز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الخطر الذي يتعرض له المجتمع الدولي من جراء إنتاج المخدرات غير المشروعة الأفغانية المصدر والاتجار بها واستهلاكها، وهي أنشطة تسهم في تعزيز الموارد المالية لحركة طالبان ومن يرتبط بها، وفقاً لمبدأ المسؤولية العامة والمشاركة عن التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق التعاون في مجابهة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والكيماويات السليفة، وأعرب عن التقدير للأعمال المضطلع بها في إطار مبادرة ميثاق باريس وعملية "باريس - موسكو"، وكذلك للجهود التي تبذلها منظمة شنغهاي للتعاون، وشدد على أهمية التعاون على ضبط الحدود، ورحب بالتعاون المكثف في هذا الصدد لمؤسسات الأمم المتحدة المعنية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتفهما. ورحب المجلس بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في أفغانستان، تحت قيادة وزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان.

٢٣- وقد وضعت حكومة أفغانستان مشروع قانون جديد بشأن مكافحة المخدرات، وافق عليه مجلس الوزراء في مطلع عام ٢٠١٦، وأُرسل إلى الجمعية الوطنية للموافقة عليه.

٢٤- وفي أفغانستان، قدم المكتب الدعم لوكالات إنفاذ القانون، بما فيها شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية وشرطة الحدود الأفغانية وإدارة الجمارك الأفغانية التابعة لوزارة المالية. وتملك أكاديمية التدريب على مكافحة المخدرات، وهي المؤسسة التدريبية التابعة لشرطة مكافحة المخدرات، القدرة على تدريب العناصر الجديدة التي تلتحق بها في كابول وعلى توفير تدريب أثناء العمل لضباط الولايات. أضيف إلى ذلك أن فرق الكشف المتنقلة تلقي اعترافاً من المجتمع الدولي باعتبارها ذراعاً إنفاذاً فعالة قادرة على تنفيذ عمليات تقودها الاستخبارات. كما قدم دعم مختبر التحليل الجنائي التابع لشرطة مكافحة المخدرات، الذي يتولى المكتب تجهيزه وتوجيهه والذي يقدم تقارير تسهم في إجراء الملاحقات والتحقيقات. وبفضل الجهود الجماعية الداعمة لوحدة السلائف الكيميائية تعززت قدرة الوحدة على الاعتراض والتحقيق، مما أفضى إلى تنفيذ عمليات تقودها الاستخبارات وإلى إسناد التحقيقات وضبط كميات كبيرة من تلك السلائف. وجرى أيضاً تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات وعبر الحدود من خلال إنشاء مكاتب اتصال حدودية في إسلام-قالا (أفغانستان-جمهورية إيران الإسلامية)، وفي توركهام (أفغانستان-باكستان)، وفي شرکهان-بندر (أفغانستان-طاجيكستان)، وفي هيراتان (أفغانستان-أوزبكستان)، وفي سبين بولدك (أفغانستان-باكستان). كما تحققت نجاحات من خلال وحدات الاعتراض التجريبية التي أنشئت في مطارات هيرات وكابول وقندهار ومزار شريف.

٢٥- وقد استُحدثت مخرجات محددة من أجل تعزيز سهولة النقل والقدرة على تقديم خدمات إنفاذ القانون في الولايات، في ظل دعم وإرشاد مكتب المخدرات والجريمة. كما يتيح المكتب منصة تنسيق قوية ترمي إلى النهوض بالتعاون فيما بين المؤسسات وتحسين تخطيط وتنفيذ العمليات.

٢٦- وفيما يخص الطلب على المخدرات والبحوث المتعلقة بالمخدرات، يعمل برنامج المكتب القطري الجديد (٢٠١٦-٢٠١٩)، من خلال التعاون التقني، على تعزيز المساعدات المقدمة على مستوى الولايات: فهو يتيح لزراع حشخاش الأفيون سبل عيش بديلة مستدامة، ويوسع نطاق الرعاية الصحية، ويقلص الطلب على المخدرات، ويمنع الإصابة بالأيدز، ويزيد من قدرة وزارة مكافحة المخدرات على إجراء البحوث والاستقصاءات والتحليلات.

٢٧- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ٢٨٦ ١ عملية لمكافحة المخدرات أفضت إلى ضبط ١ ٣٦٠ كغ من الهيروين، و٥٦ ٨٨١ كغ من المورفين، و٣٢ ١١٣ كغ من الأفيون، و٦١ كغ من الميثامفيتامين، و١٤ ٨٢٧ كغ من الحشيش، و٥٠٧ أقراص من عقار K (عقار اصطناعي)، و٤٩ ٥٥٢ كغ من السلائف الكيميائية الصلبة، و٣٧ ٣٢٥ لترًا من السلائف الكيميائية السائلة. كما جرى تفكيك ٤٧ مختبراً لتصنيع الهيروين، وإلقاء القبض على ١ ٤٦١ مشتبهاً به، وضبط ٢٣٧ مركبة و١٣٦ قطعة سلاح، و٣٣٠ هاتفاً نقالاً، وخمسة أجهزة لاسلكية. وخلال عمليات مكافحة المخدرات، قُتل أربعة من أفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية وجرح ثلاثة أفراد.

٢٨- وأجرت وحدة مكافحة السلائف ١١٨ عملية مسترشدة بمعلومات استخباراتية. وجرى تعزيز التعاون الوثيق بين الوحدة المذكورة وغيرها من وحدات الاستخبارات والعمليات التابعة

لشرطة مكافحة المخدرات، على نحو زاد من قدراتها على استهداف منتجي ومهربي المخدرات في شتى أنحاء أفغانستان. وأجرت الوحدة تحقيقات اقتفائية بشأن ٣٠٦٠ لتراً من المواد الكيميائية المضبوطة في ولاية غوروز و٧٠٠ برميل (١٧٥٠٠ لتر) من حمض الخليك ضبط في ولاية هيرات، مما يسوق أمثلة على النجاحات التي حققتها الوحدة في الكشف عن شبكات التهريب على الصعيد المحلي والقطري.

٢٩- وأجرت فرقة الكشف المتنقلة في كابول ٢٧ عملية لمكافحة المخدرات أفضت إلى ضبط ٢٨ كغ من الهيروين، و١٢٠ كغ من الأفيون، و٣٥ كغ من الحشيش، و٢٦٠ غ من الميثامفيتامين، و٣٩ قطعة سلاح، ومركبتين. وأدت هذه الضبطيات إلى إلقاء القبض على ٣٨ مشتبهاً به.

٣٠- وأجرت مختبر التحليل الجنائي التابع لشرطة مكافحة المخدرات تحاليل لـ ٣١٤٨ عينة تتعلق بـ ١٠٩٣ حالة تلقتها إدارات الولايات وقوة عمل العدالة الجنائية وإدارات التحقيق الجنائي بوزارة الداخلية ومديرية الاستخبارات ووحدة التحقيقات الاستخباراتية والإدارة القانونية بوزارة الدفاع ووحدة الاعتراض الوطني ووحدة التحقيقات الحساسة ووحدة المسح الضوئي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت وحدة مكافحة السلائف مشاركة فعالة في ١١٨ عملية لمكافحة المخدرات، وذلك بالتنسيق مع وحدات الاستخبارات. وأفضت تلك العمليات إلى إلقاء القبض على ١٢٣ مشتبهاً به، وضبط ٨ مركبات، وتفكيك ٣٧ مختبراً لتصنيع المخدرات.

٣١- وأدت شرطة مراقبة الحدود الأفغانية دوراً ملحوظاً في تنفيذ كل الأنشطة المذكورة. فقد ساهمت في تحديد ومنع عمليات تهريب في المناطق الحدودية وفي المطارات الدولية. وخلال الفترة المستعرضة، ضبطت تلك الشرطة ما مجموعه ١٤٦ كغ من الهيروين، و٣٤٨ كغ من الأفيون، و٢٥٥٩ كغ من الحشيش، و٢,٤ كغ من الميثامفيتامين. وألقي القبض على ما مجموعه ٣٧ مشتبهاً به في إطار تلك العمليات.

٣٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت شرطة مكافحة المخدرات، بدعم من وحدة تأمين المطارات التابعة لشرطة مراقبة الحدود، تقدماً ملحوظاً في تحديد وتوقيف مهربي المخدرات الذين يستخدمون المطارات. فقد تم ضبط ما مجموعه ٥٣ كغ من الهيروين و٤ كغ من الحشيش وإلقاء القبض على ٧٤ مهرباً للمخدرات في المطارات الدولية في حامد كرزاي وفندهار وهيرات. وجرت معظم المضبوطات في مطار حامد كرزاي الدولي، وكانت نيودلهي هي المقصد الأكثر شيوعاً.

٣٣- ويوضح التقييم الأول الذي أجراه المكتب لحالة المخدرات الاصطناعية في أفغانستان (صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧) أن متعاطي المواد الأفيونية يُقبلون على تعاطي الميثامفيتامين. فكميات الميثامفيتامين المضبوطة تتزايد في أفغانستان، وهناك أدلة على وجود مرافق تصنيع لهذه المخدرات في الجزء الغربي من البلد.

٣٤- وجدد الاتحاد الروسي دعمه لأنشطة التدريب المتخصص على حظر المخدرات، الموجهة إلى مسؤولي إنفاذ القانون في أفغانستان والمقرر أن يوفرها مركز دوموديدوفو التدريبي في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وتتولى حكومة اليابان تمويل هذه المبادرة. كما ثبت نجاح التعاون الثلاثي بين المكتب واليابان والاتحاد الروسي.

خامساً - التعاون في باكستان

٣٥- إن لباكستان حدوداً مشتركة مع أفغانستان، التي هي أكبر منتج للأفيون في العالم، تمتد لمسافة ٢ ٤٣٠ كم، والغالبية العظمى من إنتاج الأفيون تحدث في الولايات الجنوبية والغربية المتاخمة لباكستان. ويفيد تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧ بأن حصة باكستان من مضبوطات الهيروين في العالم تبلغ ١٠ في المائة وأن حصتها من مضبوطات الهيروين والمورفين تبلغ ١٩ في المائة. أضف إلى ذلك أن باكستان بلد عبور للسلائف الكيميائية الخاضعة للرقابة، الموجهة إلى أفغانستان من أجل تصنيع الهيروين على نحو غير مشروع.

٣٦- وتتأثر باكستان أيضاً تأثراً شديداً بتعاطي المخدرات وما يتصل به من مشاكل. فالدراسة الاستقصائية الوطنية عن تعاطي المخدرات، التي أجرتها حكومة باكستان بالتعاون مع المكتب في عام ٢٠١٣، تفيد بأن عدد الأشخاص الذين كانوا يُعتبرون مرهنين لمواد إدمانية ويحتاجون إلى علاج منهجي من الاضطرابات التي أصيبوا بها من جراء تعاطي المخدرات يصل إلى ٤,٢٥ ملايين شخص. وكان نحو ٨٦٠ ٠٠٠ شخص، أو ٠,٨ في المائة من السكان في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة، يتعاطون الهيروين بانتظام. ومن بين متعاطي المخدرات الإشكاليين في تلك الفئة العمرية، يقدر عدد من كان يحقن المخدرات بنحو ٤٣٠ ٠٠٠ شخص (يتراوح العدد بين ١٩٠ ٠٠٠ شخص و٦٥٧ ٠٠٠ شخص)، أفاد ٧٣ في المائة منهم بأنهم كانوا يتقاسمون الإبر والمحاقن.

٣٧- ويتألف البرنامج القطري الجديد لباكستان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، الذي تبلغ ميزانيته الإجمالية ٧٧ مليون دولار، من ثلاثة برامج فرعية: (أ) الاتجار غير المشروع وإدارة الحدود، و(ب) العدالة الجنائية وإصلاح القوانين، و(ج) خفض الطلب على المخدرات والوقاية والعلاج.

٣٨- ومن خلال البرنامج القطري يقدم المكتب وييسر لحكومة باكستان منصات تتيح لها إنشاء منابر إقليمية ودولية متنوعة وإرساء مبادرات تعاونية أخرى متعددة الأطراف. ويتعاون المكتب الإقليمي في باكستان، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعاوناً وثيقاً مع الحكومة وأجهزة إنفاذ القانون في باكستان، بما في ذلك دوائر إنفاذ القانون الأجنبية في إسلام آباد، من أجل تعزيز سيادة القانون في البلد. ويدعم المكتب القطري على نحو نشط الجهود الرامية إلى الارتقاء بقدرات النظراء الوطنيين التقنية والعملياتية على الصعيد الدولي، خاصة في مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع وإدارة الحدود والعدالة الجنائية وتقليص الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ووضع المكتب القطري استراتيجية تدريبية لبناء القدرات لدى قوة مكافحة المخدرات، مما ساعد القوة المذكورة على إجراء عمليات ناجحة بالتعاون مع النظراء الإقليميين تحت مظلة المبادرة الثلاثية، وتحقيق أرقام قياسية بشأن المخدرات المضبوطة طوال الأعوام الأربعة الماضية، منها ما يزيد على ٤٠٠ طن خلال عام ٢٠١٦.

٣٩- وفي آب/أغسطس ٢٠١٧ أعاد رئيس وزراء باكستان تأسيس وزارة مكافحة المخدرات، التي ستضم شعبة هامة هي شعبة مكافحة المخدرات.

سادساً - التعاون في جمهورية إيران الإسلامية

٤٠ - تواجه جمهورية إيران الإسلامية تحديات هائلة تتعلق بالمخدرات والاتجار بالسلائف الكيميائية وما يرتبط بذلك من جرائم. ويؤدي موقعُ البلد الجغرافيُّ إلى جعله دربَ عبور رئيسياً لجماعات الاتجار بالمخدرات. فهناك كميات ضخمة من المواد الأفيونية تُهرَّب إلى داخل جمهورية إيران الإسلامية سنوياً، ثم يُنقل جزءٌ كبير منها إلى أسواق استهلاكية أخرى خارج البلد.

٤١ - ويُقدَّر تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧ أن نسبةً تتراوح في المتوسط بين ٣٥ و ٤٠ في المائة من إجمالي المواد الأفيونية المنتجة في أفغانستان تُهرَّب إلى داخل جمهورية إيران الإسلامية لغرض الاستخدام المحلي ولغرض إعادة التصدير إلى أسواق في أوروبا وأفريقيا والشرق الأدنى والأقصى عبر مسارات برية، بل وعبر مسارات بحرية في الآونة الأخيرة. وعلاوة على ذلك تظل جمهورية إيران الإسلامية، ومعها باكستان، من أكثر البلدان المستهدفة فيما يخص تهريب أمهيديد الخليك والسلائف الكيميائية الأخرى إلى داخل أفغانستان من أجل تصنيع الهيروين والمورفين في مختبرات سرية.

٤٢ - ويفيد تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧ بأن جمهورية إيران الإسلامية تستأثر بـ ٨٢ في المائة من مضبوطات الأفيون العالمية و ٢٧ في المائة من مضبوطات الهيروين والمورفين العالمية.

٤٣ - ويستخدم مهربو المخدرات ثلاثة دروب برية رئيسية من أجل تهريب المواد الأفيونية عبر جمهورية إيران الإسلامية إلى الأسواق الأوروبية. ومنذ عام ٢٠١٢، هناك عدد متنام من التقارير، الصادرة عن سلطات إنفاذ القانون في إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان ودول الخليج الفارسي العربية، التي تتحدث عن الاستخدام غير المشروع لوسائل النقل البحري بغرض تهريب المخدرات والمواد الكيميائية غير المشروعة من المنطقة وإليها.

٤٤ - ومن أجل مواجهة الكم الهائل لتدفق المخدرات غير المشروعة، قامت جمهورية إيران الإسلامية على مر السنين ببناء واحدة من أقوى القدرات الإنفاذية لمكافحة المخدرات في المنطقة على امتداد حدودها الشرقية مع أفغانستان وباكستان، وتكبَّدت خسائر هائلة في الأرواح في مواجهة تدفق المخدرات غير المشروعة. فقد قُتل في عمليات مكافحة المخدرات في العقود الثلاثة الماضية أكثر من ٣ ٧٠٠ فرد من أفراد أجهزة إنفاذ القانون، كما شوَّه أكثر من ١٢ ٠٠٠ فرد منهم. وتفيد التقارير بأن الحكومة تنفق زهاء ١ بليون دولار سنوياً على معالجة مسائل المخدرات.

٤٥ - وشهد عام ٢٠١٦ إجراء ٢ ٣٢٥ عملية وطنية أفضت إلى ضبط ٦٨١ ٥٧٦ كغ من شتى أنواع المخدرات، وتفكيك ٢ ٧١٣ عصابة و ١٨١ مختبراً لإنتاج الميثامفيتامين، وإلقاء القبض على ٢٥٣ ٦٠٥ مهربي وموزعي مخدرات. وخلال الفترة نفسها، ضبطت جمهورية إيران الإسلامية ٢١ ٠٩٨ كغ من الهيروين، و ١٠ ٩٠٣ كغ من المورفين، و ٩٢٨ ٥٢٨ كغ من الأفيون، و ١١٥ ١٦٩ كغ من الحشيش، و ١ ٧٧٠ كغ من الميثامفيتامين، و ٣ ٧٠٨ كغ من المخدرات الأخرى.

٤٦ - وفي إطار خلية التخطيط المشتركة، أجرت إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان ٤٣ تبادلاً للمعلومات الاستخباراتية وغيرها وأربع عمليات تزامنية. وأجرت أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) ٧٩ تبادلاً للمعلومات وأجرتا عمليتين في المناطق الحدودية. وقامت أيضاً

الخلية الموجودة في جمهورية إيران الإسلامية بتنسيق عملية تقاسم للمعلومات الاستخباراتية مع قوات خفر السواحل في الكويت والإمارات العربية المتحدة ومع إدارة إنفاذ قوانين المخدرات في قطر بشأن مرور سفن في البحر تحمل على متنها كميات من المخدرات. وأدت العمليات البحرية المشتركة بين إيران (جمهورية-الإسلامية) والكويت والإمارات العربية المتحدة إلى قيام قوات خفر السواحل الكويتية بضبط ١٢٠ كغ من المخدرات.

٤٧- وتتأثر جمهورية إيران الإسلامية تأثراً شديداً بمشكلة تعاطي المخدرات، إذ يقدر عدد الأشخاص المرهّنين للمواد الأفيونية بنحو ٣٢٥ ٠٠٠ شخص (أي ما يعادل ٢,٢٦ في المائة من مجموع السكان البالغين). ويتزايد تنوع العقاقير غير المشروعة التي تُتعاطى في البلد. فقد شهد تعاطي المنشطات الأمفيتامينية ارتفاعاً سريعاً، بحيث أصبحت تحتل الآن المرتبة الثانية بين أكثر العقاقير المتعاطاة شيوعاً في البلد. وهذا يمثل مصدر قلق شديد على الصعيدين الوطني والدولي، إذ يقترن بزيادة كبيرة في إنتاج المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها على نحو غير مشروع، مع وجود قنوات اتجار تصل البلد بشرق آسيا وجنوب شرقها.

٤٨- ويرتبط تعاطي المخدرات ارتباطاً وثيقاً بانتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية وسائر الأمراض المنقولة عن طريق الدم، مثل التهاب الكبد الوبائي من النوع جيم. ويقدر عدد الأشخاص المصابين بذلك الفيروس بنحو ٧١ ٠٠٠ شخص، انتقل الفيروس إلى ٦٨ في المائة منهم بواسطة استخدام ممارسات غير مأمونة في حقن المخدرات. وثمة احتمال كبير بأن يصاب شركاؤهم في المعاشرة الجنسية بهذا الفيروس. وقد أنشأت جمهورية إيران الإسلامية برامج ناجحة كثيرة لمواجهة تعاطي المخدرات واحتوائه وللوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم.

٤٩- وتتضمن الإدارة الإيرانية لمكافحة المخدرات، في إطار برامجها الوطنية لمنع المخدرات، برنامج دعم المدارس، وهو البرنامج الذي استحدثه المكتب القطري في جمهورية إيران الإسلامية، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ووضعت وزارة التعليم خطة بشأن تنفيذ برنامج دعم المدارس داخل شتى المنشآت التعليمية في كل أرجاء البلد.

٥٠- وفي عام ٢٠١٦، استُكمل البروتوكول الدراسي المتعلق بالشروع على نحو تجريبي في توفير العلاج الدوائي للمُدمنين في جمهورية إيران الإسلامية، وذلك من خلال التعاون المشترك بين مكتب المخدرات والجريمة وإدارة مكافحة المخدرات.

٥١- وقُدِّمت مدخلاتٌ تقنية إلى منظمة الرعاية الحكومية بشأن التصدي لمسألة تعاطي المخدرات من جانب المتشردين ومسألة محاكم المخدرات.

٥٢- ووضعت الصيغة النهائية لدليل إداري موجه إلى العاملين في المنظمات غير الحكومية، وتُرجم جزءٌ منه إلى اللغة الفارسية. ويوفر مكتب المخدرات والجريمة مساعدة تقنية في عملية نشر هذا الكتيب وترجمته.

٥٣- ونظّم المكتب القطري في جمهورية إيران الإسلامية، بالتعاون مع الشبكة الأوروبية الآسيوية لتخفيف الأضرار وإدارة مكافحة المخدرات، زيارةً دراسية إلى طهران لمسؤولين في

حكومة كازاخستان. وتضمن جدول أعمال هذه الزيارة عقد اجتماعات ومناقشات من أجل تنفيذ برامج العلاج البديل للمواد الأفيونية، وذلك بغرض جمع معلومات عما يلي: (أ) العلاج البديل للمواد الأفيونية باعتباره جزءاً من تصدي الحكومة لهذه المشكلة، و(ب) أوجه تمويل هذا العلاج، و(ج) تنفيذ هذا العلاج داخل شتى العيادات التي تديرها الحكومة ومنشآت القطاع الخاص والعيادات التي تتولى تشغيلها منظمات غير حكومية.

٥٤- ويتمثل الهدف من برنامج التشارك القطري في جمهورية إيران الإسلامية (٢٠١٥-٢٠١٩)، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في دعم تعزيز القدرات والسياسات والبرامج الوطنية وفي وضع نهج مجتمعي يكفل التصدي للتحديات العاجلة التي تطرحها المخدرات والجريمة. ويرمي البرنامج المذكور إلى تحقيق أقصى قدر من التأزر مع البرامج القائمة داخل المنطقة، لا سيما مع البرنامج القطريين لأفغانستان وباكستان، وبرنامج آسيا الوسطى، والبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. كما يستند البرنامج المذكور إلى منصة المكتب المتعلقة بمكافحة المخدرات والتعاون في هذا المجال، وهي المنصة التي أنشئت من خلال النهج الأقليمي لمكافحة المخدرات من أجل إقامة روابط فعالة مع برامج المكتب الإقليمية الأخرى الجاري تنفيذها داخل المناطق المضارة من الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية، بما فيها تهريب السلائف، على امتداد درب البلقان والدرين الشمالي والجنوبي.

سابعاً- التعاون في آسيا الوسطى

٥٥- إن لدى ثلاث من دول آسيا الوسطى الخمس حدوداً مشتركة مع أفغانستان. ويتركز تهريب المواد الأفيونية من أفغانستان وتهريب السلائف إلى أفغانستان في ثلاثة دروب رئيسية: درب البلقان (عبر جمهورية إيران الإسلامية (من أراضي إيران وتركيا عن طريق جنوب شرق أوروبا في اتجاه غرب ووسط أوروبا)، والدرب الشمالي (عبر آسيا الوسطى في اتجاه الاتحاد الروسي، في المقام الأول)، والدرب الجنوبي (جنوباً عبر جمهورية إيران الإسلامية وباكستان)). ويفيد تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٦ بأن تهريب المواد الأفيونية على امتداد درب الشمالي بدأ ينتعش من جديد بعد انكماش شهادته الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

٥٦- وفي عام ٢٠١٦، دخل مرحلة التشغيل الكامل برنامج آسيا الوسطى الإقليمي، التابع للمكتب (٢٠١٥-٢٠١٩)، وهو البرنامج الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١٥ بهدف مواجهة التحديات المذكورة آنفاً. ويتضمن البرنامج أربعة برامج فرعية مختلفة، تقسم الأنشطة تبعاً لأربعة خطوط مواضيعية. وتنصب تلك البرامج الفرعية على ما يلي: مكافحة الجريمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب (البرنامج الفرعي ١)، والعدالة الجنائية ومنع الجريمة والنزاهة (البرنامج الفرعي ٢)، والوقاية من المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة إدماجهم، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية (البرنامج الفرعي ٣)، والبحوث وتحليل الاتجاهات (البرنامج الفرعي ٤). وتسعى تلك البرامج الفرعية إلى بناء القدرات الوطنية والأقليمية إلى جانب دمج كل الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في آسيا الوسطى ضمن برنامج واحد. وتقدم مساعدة تقنية من خلال البرنامج في ظل وجود مساهمات تآزرية من جانب البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، علاوة على شتى البرامج العالمية.

٥٧- ويدعم البرنامج الجديد بناء القدرات الوطنية، ومن ثم فهو يساهم مساهمة نشطة في التصدي الإقليمي للتحديات المتعلقة بالمخدرات والجريمة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال، خاصة في مجالي الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. ويرتكز البرنامج على مساعدات المكتب السابقة ويهدف إلى تقديم دعم متكامل وشامل من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات والإرهاب. وبفضل وجود ميزانية تزيد على ٧٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات، سوف يدعم البرنامج بناء القدرات الوطنية ويعزز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمثل البرنامج ركيزة أساسية للنهج الأقليمي الذي يتبعه المكتب في مراقبة المخدرات والذي يمثل تصدياً منسقاً لما تواجهه آسيا الوسطى والمنطقة الأوسع من مشاكل حالية ومستجدة.

٥٨- وفي عام ٢٠١٦، أنشئت داخل البرنامج خمس وحدات مراقبة للموانئ في بلدان آسيا الوسطى، وذلك في ميناء أكتو البحري بكازاخستان، ودوسهامبي ("دوسهامبي-٢") ونيزخني بيانج في طاجيكستان (بالقرب من الحدود الأفغانية)، ومنطقة طشقند ("شوكورساي طشقندورا") وأغرين لوجيستيكس). كما أُجريت سبع عمليات مشتركة لمكافحة المخدرات وعملياتاً متعدداً الأطراف علاوة على تمرين مشترك بشأن التحكم في التنفيذ، ودُرّب ٩٠٠ شخص من العاملين في مجال إنفاذ القانون، خلال ٤٦ دورة تدريبية نُفذت في عام ٢٠١٦.

٥٩- ويسعى المكتب بنشاط إلى دعم الجهود التي تبذلها دول وسط آسيا من أجل النهوض بقدرتها على مجابهة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وفي قيرغيزستان، يسدي المكتب مشورةً تقنية بشأن تعريف مصطلح الاتجار بالأشخاص في التشريعات الجنائية، وييسر استحداث خطة عمل وطنية جديدة. وفي تركمانستان، يُيسر المكتب إجراء مشاورات بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية الرامية إلى منع ومجابهة الاتجار بالأشخاص، كما اتفق المكتب على بذل جهد مشترك من أجل دعم استجابة العدالة الجنائية للتحديات المطروحة. أما في أوزبكستان، فقد شرع المكتب في إعداد فيلم تدريبي يرمي إلى تعزيز اتباع نهج تنصبُّ على الضحايا حيال الفصل في القضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص ومحاكمة مرتكبي تلك الجرائم.

٦٠- ويسهم المكتب إسهاماً نشيطاً في الجهود الرامية إلى منع الجريمة في منطقة آسيا الوسطى. ففي قيرغيزستان، ييسر المكتب تخطيط الإجراءات التشاركية والشاملة المتعلقة بأمن الجمهور ومنع الجريمة في ١٤ مقاطعة، وإطلاق مبادرات جديدة وقيام السلطات المحلية باستثمار ما يزيد على ١٦٥ ٠٠٠ دولار في مجالات هامة تتعلق بالأمن العام، على نحو استفاد منه أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص.

٦١- وفي إطار نهج متوازن، قدم المكتب دعماً كبيراً لتنفيذ برامج الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المصابين به وإعادة تأهيلهم وكذلك لتنفيذ خطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المصابين به في المنطقة، استناداً إلى المبدأ الداعي إلى تحسين فرص وصول وشمول الفئات الأشد ضعفاً، من خلال استراتيجيات وبرامج مستندة إلى شواهد علمية ومعلومات موثوقة، مثل مبادرات "الأسر والمدارس معاً جنباً إلى جنب" و"برامج تدعيم الأسرة".

٦٢- وواصل المكتب تقديم الدعم إلى المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، الذي يشهد حالياً انتقال قيادته من قيرغيزستان إلى الاتحاد الروسي. ويتمثل هدف المركز في توطيد أواصر التعاون بين وكالات إنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يخص

مكافحة المخدرات، علماً بأنَّ هناك ربطاً بينه وبين مراكز مماثلة أخرى تعمل في مجال إنفاذ القانون، ومنها مثلاً خلية التخطيط المشتركة التابعة للمبادرة الثلاثية بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان.

٦٣- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، شرعت سلطات قبرغيزستان في إجراء إصلاح شامل لنظام الدولة المتعلق بإنفاذ القانون. وتضمنت الجهود الإصلاحية تدابير ترمي إلى تحسين النظام على الوجه الأمثل، بما يشمل إلغاء كل المهام المكررة التي تضطلع بها مؤسسات إنفاذ القانون في البلد. ومن أجل هذه الغاية، جرى الدمج بين جهاز الدولة المعني بمراقبة المخدرات والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، التابعة لوزارة الداخلية، ضمن جهاز جديد مختص بمكافحة المخدرات يخضع لاختصاص الوزارة.

ثامناً- التعاون في تركيا

٦٤- لا تزال الشراكة بين المكتب وتركيا تؤدي دوراً هاماً في جنوب شرق أوروبا وفي غرب ووسط آسيا. ويؤدي وضع تركيا الجغرافي السياسي إلى حركة تهريب نشطة جداً تؤثر في البلد ومن ثم في سياساته المتعلقة بمكافحة المخدرات.

٦٥- وعلى الصعيد العالمي، تمثل تركيا أحد البلدان الستة التي تُضبط فيها سنوياً أعلى الكميات من الهيروين خلال الأعوام الأخيرة (إلى جانب كل من أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك على الرغم من أن كميات الهيروين التي ضبطت في تركيا في عام ٢٠١٥ انخفضت بنسبة ٣٥ في المائة مقارنة بالعام السابق حيث بلغت ٨,٣ أطنان، وهو ثاني أقل مستوى وصلت إليه منذ عام ٢٠٠٦ (UNODC/HONEURO/12/2، الفقرة ٤٧). إلا أن تركيا شهدت، وفقاً لتقرير عام ٢٠١٦ الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (E/INCB/2016/1)، الظهور التدريجي لدرب البلقان الثاني، الذي يشمل العراق والجمهورية العربية السورية بالإضافة إلى البلدان التي ظلت منذ أمد بعيد تُعتبر واقعةً على درب البلقان. وعلاوة على أن المؤثرات الأفيونية تُشكل خطراً يهدد المنطقة برمتها، فإنَّ المؤثرات النفسانية النباتية، كالكافيين مثلاً، لا تزال تُستخدم على نطاق واسع في غرب آسيا، على سبيل المثال في تركيا وعمان والمملكة العربية السعودية.

٦٦- وتُعتبر جمهورية إيران الإسلامية وتركيا البلدين اللذين يعترضان النسبة المئوية الأكبر من كميات الهيروين والأفيون المتجهة إلى أوروبا. فجمهورية إيران الإسلامية تضبط قرابة ٣٠ في المائة من كميات الهيروين والأفيون التي تدخل أراضيها سنوياً والتي تبلغ ١٥٥ طناً، في حين تضبط تركيا ١٧ في المائة من الكميات المماثلة (UNODC/HONEURO/12/3، الفقرة ٨). وفي تركيا، شهدت كميات راتنج القنب التي ضُبطت خلال السنوات الأخيرة انخفاضاً حاداً، حيث هبطت من الرقم القياسي الذي وصلت إليه في عام ٢٠١٣ وهو ٩٤ طناً إلى ٧,٩ أطنان في عام ٢٠١٥، وهو أقل مستوى بلغته منذ عام ٢٠٠٧ (UNODC/HONEURO/12/2، الفقرة ٣٤).

٦٧- ويبيّن تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧ أن الكمية الكبرى من بين الـ ٣٤ طناً من الهيروين والأفيون التي ضُبطت على طريق البلقان في عام ٢٠١٥، كانت في جمهورية إيران الإسلامية (٢٤,٤ طناً)، وتركيا (٨,٣ أطنان)، وجنوب شرق أوروبا (٩,٠ طن). وإجمالاً، فإنَّ نسبة

٣ في المائة من المجموع العالمي لكميات عشبة القنب المضبوطة تحدث في أوروبا، ومعظمها في تركيا. وفي المقام الأول، يعزى تزايد كميات الأمفيتامين التي ضُبطت في جنوب شرق أوروبا إلى تزايد المضبوطات المبلّغ عنها في تركيا، التي ارتفعت من ٠,٢ طن في ٢٠١٤ إلى ٣,٨ أطنان في ٢٠١٥. وتشتهر السلطات التركية في أن كميات الأمفيتامين التي ضُبطت في البلد ترتبط بعمليات تهريب "الكبتاغون" في الشرق الأدنى والشرق الأوسط، التي تتخذ من تركيا بلدَ مَعْبَرٍ وبلدَ مَقْصَدٍ لها في آن واحد. فمثلاً في عام ٢٠١٣، وجدت السلطات التركية أن شحنة "كبتاغون" ضُبطت في ولاية هاتاي كانت قد صُنعت في الجمهورية العربية السورية وكانت متجهةً إلى شبه الجزيرة العربية، مع اتخاذ تركيا بلدَ مَعْبَرٍ لها.

٦٨- واستجابةً للتحديات المطروحة، تبذل تركيا جهوداً وطنية وإقليمية من أجل مجابهة العرض والطلب غير المشروعين على المخدرات. فعلى الصعيد الوطني، عدلت تركيا قانونها الجنائي حتى تضيف شبائهُ القنّب الاصطناعية ومشتقاتها إلى قائمة المواد التي يجوز توقيع عقوبات أشد على حائزها، إلى جانب إخضاع ٢٩ مادة إضافية للمراقبة الوطنية، وذلك وفقاً لتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٦. كما عمدت الحكومة إلى الارتقاء ببنيتها التحتية الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات من خلال تحويل فرع مكافحة المخدرات السابق، التابع للشرطة الوطنية التركية، إلى إدارة مكتملة الأركان. وأفادت تركيا أيضاً بتوقيع بروتوكول تعاون بشأن تبادل المعلومات المؤسسية بين قيادة خفر السواحل وهيئة التحقيق في الجرائم المالية من أجل استقصاء وتنظيم الجانب المالي للجرائم والكشف عن الصلات التي تربط ما بين المنظمات الإجرامية والحيلولة دون غسل عائدات وأموال الجرائم.

٦٩- وعلى الصعيد الإقليمي، تدعم تركيا برنامج المكتب الإقليمي المتعلق بجنوب شرق أوروبا، خاصة في سياق تعاونه مع "الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة"، وبمجال عمل المكتب ذا الأولوية في المنطقة، ألا وهو مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويرجع عهد التعاون في هذا المجال بين المكتب وتركيا إلى سنوات عديدة مضت، والأمل معقود على استمرار هذا التعاون مستقبلاً. كما دعمت تركيا المؤتمر الإقليمي المعني بتحديد عائدات الجرائم الذي وفرت للمشاركين فيه فرص التدريب على التحقيق في حالات إساءة استخدام نظام بِيْتْكَوِين للمعاملات المالية، وأحداثاً وأنشطة أخرى نظمها المكتب في جنوب شرق أوروبا.

٧٠- وتتعاون تركيا تعاوناً نشطاً مع حكومات آسيا الوسطى. فمثلاً أفادت طاجيكستان بحدوث تبادل للمعلومات بين المسؤولين العاملين في مطار دوسهامي الدولي ونظرائهم في المطارات التركية (UNODC/HONEURO/12/4، الفقرة ١٥). وأفادت تركيا أيضاً بتنظيم برامج تدريبية على الصعيد الوطني والدولي لسلطات إنفاذ القانون بشأن العقاقير الاصطناعية وبشأن عمليات تصنيعها داخل المختبرات السرية. واستمر التعاون مع الدوائر الأكاديمية والجامعية بشأن العقاقير الاصطناعية من أجل توعية الجمهور بهذه القضية والوقاية من آثارها الضارة.

٧١- ووفقاً للتقرير الاستراتيجي لعام ٢٠١٧ بشأن المراقبة الدولية للمخدرات، الصادر عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، ففي حين أن حجم تعاطي العقاقير غير المشروعة يظل

متواضعاً في تركيا مقارنةً بغيرها من بلدان المنطقة، يزداد عدد الذين يلتمسون العلاج بسبب إصابتهم باختلالات نتيجة تعاطي المخدرات. ويفيد تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٦ بأن التقديرات تشير إلى أن هناك أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ شخص يحتاجون إلى العلاج من تعاطي المخدرات في تركيا. وفي عام ٢٠١٥، أبلغت تركيا عن حدوث زيادة في عدد مدمني الميثامفيتامين الذين يتلقون علاجاً داخل مؤسسات إيوائية، في حين ظل عدد متعاطي شباته القنب الاصطناعية الذين يتلقون العلاج ثابتاً. وفي حين أنه لم يتم توفير بيانات عن معدلات التعاطي العامة للمخدرات، شهدت تركيا انخفاضاً طفيفاً في إجمالي عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن (فيما يتعلق بالمهيروين في المقام الأول)، وقدرت من الزيادة في عدد متعاطي المنشطات والمسكنات الأفيونية وأشباهها، وفي حجم المنتجات الصيدلانية التي تحتوي على مؤثرات أفيونية. وكان المرض الأكثر شيوعاً في صفوف متعاطي المخدرات بالحقن هو فيروس الكبد الوبائي C (أصاب قرابة ٤٠ في المائة من المرضى الذين كانوا يتلقون علاجاً في تركيا في عام ٢٠١٥). ومن بين جميع حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات في تركيا، انطوت أكثر من نصف تلك الحالات على تعاطي مخدرات متعددة، مع وجود نسبة مشابهة في حالات الوفاة المرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية، في حين أن ثلث إجمالي حالات الوفاة تقريباً كان مرتبطاً بتعاطي المنشطات الأفيونية وأو القنب.

تاسعاً - التعاون في البلدان العربية

٧٢- في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، ظلت عدة صراعات وأزمات تحكّم تطورات الوضع السياسي والأمني في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من هذه التحديات، ظل المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التابع لمكتب المخدرات والجريمة، منخرطاً بنشاط في التعامل مع الدول الأعضاء، حيث تُرجم هذا الانخراط إلى طائفة متنامية من جهود المساعدة في المنطقة الأوسع نطاقاً. أضف إلى ذلك أن تحسن الوضع الأمني أتاح الفرصة أمام السعي مجدداً مع بعض البلدان إلى التصدي للتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة، وإلى تعزيز نهج متوازن يتبع حيال مراقبة المخدرات على نحو يشدد على إجراءات التصدي المستندة إلى جانبي العرض والأدلة والمتمحورة حول الجوانب الصحية.

٧٣- ويضطلع المكتب بعمله في الشرق الأوسط من خلال البرنامج الإقليمي للدول العربية الرامي إلى منع ومكافحة الجريمة والإرهاب والأخطار الصحية وإلى تدعيم نظم العدالة الجنائية بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢١). وقد أُطلق البرنامج في أيار/مايو ٢٠١٦، وهو يأخذ في اعتباره مجموعة التحديات الجديدة التي تواجه شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ويكفل في الوقت ذاته تعاوناً وثيقاً مع جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء. وعلاوة على ذلك، ظل المكتب يعزز تعاونه الوثيق مع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأمانته العامة، وذلك في إطار شراكة المكتب الاستراتيجية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي الشراكة التي اعتمدت جنباً إلى جنب مع البرنامج الإقليمي.

٧٤- وفي تشارك وثيق مع جامعة الدول العربية والبلدان العربية الثمانية عشر المشمولة بالبرنامج الإقليمي، نظم المكتب الاجتماع السنوي للجنة التوجيه والمتابعة. وعُقد الاجتماع في القاهرة

يومي ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وحضره ممثلو وزارات الداخلية والعدل والصحة في البلدان المشاركة. وأجرى المشاركون مشاورات مستفيضة بشأن الأمور الأساسية، وأعربوا عن قلقهم إزاء الأخطار المشتركة التي تواجه بلدانهم وتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات المشتركة لمجابهة تلك الأخطار، لا سيما على ضوء الصلات المتطورة والمتوسعة التي تربط ما بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة الضالعة في عمليات التهريب، بما فيها تهريب المخدرات. وأفضى الاجتماع إلى وثيقة ختامية أعادت التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالشراكة مع المكتب ومع جامعة الدول العربية، وتضمنت طائفة عريضة من التوصيات التي تحدد أولويات العمل خلال العام الجاري، بالإضافة إلى الدعوة إلى تقوية أنشطة مراقبة الحدود والتعاون الإقليمي من أجل مجابهة الجريمة المنظمة، بما فيها تهريب المخدرات، ودعم إنشاء مرصد إقليمي من أجل دراسة الاتجاهات المتعلقة بتعاطي المخدرات، وتعزيز إجراءات التصدي لتعاطي المخدرات على نحو يستند إلى الأدلة وإجراءات علاج متعاطيها ورعايتهم.

٧٥- وخلال الفترة التي يعطيها التقرير، تعرّض الشرق الأوسط لتأثيرات ضارة سواء باعتباره منطقة إنتاج وعبور أو باعتباره مقصداً للتدفقات العالمية من المخدرات المهربة، بما فيها كميات الهيروين والمواد الأفيونية الأخرى الواردة من أفغانستان وكميات الكوكايين الواردة من أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى مصدر القلق الآخذ في التزايد المتمثل في المنشطات الأمفيتامينية، خاصة على شكل أقراص "الكيتاغون"، التي تُنتج داخل المنطقة أيضاً. أما راتنج القنب، فمنه ما يُهرَّب إلى المنطقة ومنه ما يُنتج داخلها. وفي الوقت ذاته، تُسبب إساءة استخدام المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، خاصة الترامادول، قلقاً متنامياً في الشرق الأوسط، حيث قفز حجم الشحنات غير الشرعية المضبوطة المبلغ عنها من ٣١٠ كغ في عام ٢٠١٢ إلى ٢٢ طناً في عام ٢٠١٤.

٧٦- ومن أجل مجابهة تلك التدفقات، علاوة على الأشكال الأخرى من الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، يدعم المكتب اتباع نهج متعدد الأوجه يَنصَبُّ على تعزيز أنشطة مراقبة الحدود والتعاون الإقليمي، وذلك من خلال عدة وسائل منها تشديد عمليات مراقبة الحاويات والمطارات وتحسين القدرة على تأمين نخبة مختارة من نقاط عبور الحدود البرية والمدن المركزية الرئيسية على امتداد دروب التهريب في المنطقة. كما يركِّز نهج المكتب على تعزيز القدرة على إجراء تحقيقات استخباراتية ترمي إلى تفكيك الشبكات الإجرامية بدلاً من تنفيذ عمليات ضبط منفردة.

٧٧- وفي حين أن تنفيذ هذا النهج قد تركز في البداية على بلدان المغرب، فإن المكتب يهدف إلى المضي في توسيع نطاق هذه المساعدة ليشمل سلطات أخرى في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تعاون المكتب مع مصر على توفير تدريب متقدم في مجال تحليل المعلومات الجنائية والتنسيق بين الوكالات والتعاون الإقليمي للمسؤولين المشاركين في التحقيق في الجرائم المنظمة، بما فيها تهريب المخدرات والإرهاب. وعلاوة على ذلك، تشارك كلٌّ من المكتب والإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر والمكتب المركزي الفرنسي لمكافحة تهريب المخدرات في تنظيم دورة تدريبية، موجهة إلى المسؤولين المصريين، بشأن التحقيقات المتعلقة بالمخدرات والتقنيات التشغيلية المستترة. كما أسفرت الدورة التدريبية عن إجراء تبادل فعال للمعلومات التشغيلية بين الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمكتب المركزي الفرنسي.

٧٨- وظل برنامج مراقبة الحاويات يقدم دعماً نشطاً للدول الأعضاء في المنطقة فيما يخص التصدي للتهريب عن طريق الحاويات، حيث تعمل وحدات مراقبة مشتركة في ميناءي العقبة بالأردن وصُحار بعمان. وفي الأردن، هناك فرقة مراقبة حاويات مشتركة فيما بين الوكالات تعمل الآن في مطار الملكة علياء الدولي. وفي أعقاب الاهتمام الذي أبدته الحكومة الأردنية رسمياً، يعتزم المكتب دعم تشغيل وحدات مراقبة مشتركة في ثلاثة مطارات رئيسية في البلد. وتُجرى أيضاً مشاورات في هذا الصدد مع الإمارات العربية المتحدة والعراق وقطر والكويت. وعلاوة على ذلك، أبدت عُمان اهتماماً رسمياً بتوسيع نطاق برنامج مراقبة الحاويات ليشمل ميناءي صلالة ودو كوم البحريني ومطار مسقط الدولي. ويتوقع المكتب تشغيل تلك الوحدات في غضون العام المقبل. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، اعترضت وفتشت وحدة مراقبة الموانئ المشتركة في صُحار حاويتين استناداً إلى معلومات تلقتها من وحدة مراقبة الموانئ المشتركة في بيرو من خلال منصة الاتصالات "ContainerCOMM" المخصصة لهذا الغرض، وأرسلت، من خلال برنامج مراقبة الحاويات، معلومات عن حاوية ثالثة مشتبه فيها إلى سلطات ميناء جبل علي في الإمارات العربية المتحدة، مما يدل على فعالية البرنامج باعتباره أساساً للتعاون الدولي في التصدي لتدفقات التهريب عن طريق الحاويات.

٧٩- ومن ناحية أخرى، تزداد فعالية مشروع التخاطب بين المطارات (AIRCOP) في الشرق الأوسط باعتباره منصة تتيح للسلطات تحسين كشف واعتراض من يشتبه فيهم ويشكلون مخاطراً شديداً من بين الركاب والشحنات الجوية بغية التصدي للأنشطة الإجرامية، بما فيها الاتجار بالمخدرات. وينفذ هذا البرنامج بالتشاور مع عدة حكومات في المنطقة بهدف مواهته مع السياقات والاحتياجات الوطنية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، عُقدت دورات تدريبية وطنية في مجال التعرف على الركاب المشتبه فيهم واستهدافهم لصالح مسؤولي إنفاذ القانون في مطار رفيق الحريري بلبنان ومطار الملكة علياء الدولي بالأردن. وسيدعم المشروع خلال الأشهر القادمة عدة بلدان في المنطقة بشأن إنشاء نظام سجلات متقدم يحتوي على معلومات المسافرين وأسمائهم.

٨٠- وفي منطقة الخليج يحرص المكتب، تماشياً مع النهج الموضوع بالاشتراك مع الجهات المعنية الرئيسية الإقليمية والوطنية، على دعم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بشأن اعتماد استراتيجيات شاملة وقائمة على الأدلة تتعلق بمراقبة المخدرات وتتسم بالتركيز المتوازن بين خفض عرض المخدرات والطلب عليها وبالقدرة على تلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية. ويقدم مكتب بلدان مجلس التعاون الخليجي، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعماً تقنياً من أجل النهوض بمهارات وقدرات الجهات المعنية الرئيسية فيما يخص تحديد تلك الاستراتيجيات وإثراء عملية تطويرها وتعميق فهم تلك الجهات للمعايير الدولية المتعلقة بمنع تعاطي المخدرات. واستناداً إلى هذه المرحلة الاستهلاكية، شرع المكتب في إشراك الجهات المعنية ذات الصلة في تحديد برامج مصممة على نحو يدعم الدور الذي تؤديه هذه الجهات في تنفيذ تلك الاستراتيجيات. أضف إلى ذلك أن الشراكة الاستراتيجية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي تُزوّد المكتب بإطار يكفل له إشراك الدول الأعضاء في المبادرات العالمية والأقليمية والإقليمية، بغية

مساعدة تلك الدول على تحسين إجراءات تصديدها للتهديدات التي تُشكلها المخدرات والجريمة بالنسبة للمنطقة في الوقت الراهن.

٨١- وفي إطار نهج جامع يرمي إلى مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، وقّع المكتب ووزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة، في آب/أغسطس ٢٠١٦، اتفاقاً يهدف إلى نشر البرمجية "goCASE" والخدمات المتعلقة بها. ويُمثل توفير هذا الحل القائم على تكنولوجيا المعلومات، باعتباره نظاماً متكاملًا بشأن إدارة القضايا وتحليل المعلومات الاستخباراتية، جزءاً من توليفة خدمات شاملة تهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها أجهزة إنفاذ القانون من أجل مجابهة الاتجار بالمخدرات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أوفد المكتب بعثة تمهيدية من أجل تقديم تدريب أولي للنجبة المختارة من مديري هذه البرمجية ومن أجل الاجتماع مع فرقة العمل المعيّنة بغرض تحديد السمات الواجب مواءمتها مع الاحتياجات الفعلية للإدارة الاتحادية لمكافحة المخدرات.

٨٢- وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، نظم مكتب بلدان مجلس التعاون الخليجي، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار برنامج التشاركي الاستراتيجي الجاري مع إدارة الأدلة الجنائية في شرطة أبوظبي، دورةً لتدريب المديرين موجهةً إلى نجبة مختارة من مسؤولي الإدارة المذكورة. ويشكل استكمال تلك الدورة خطوةً أولية رئيسية على طريق بناء القدرات والموارد التدريبية للإدارة المذكورة فيما يخص نشر الممارسات الجيدة المتعلقة بالأدلة الجنائية في المنطقة الأوسع، مما يؤدي إلى مواصلة تعزيز اعتماد نظم العدالة الجنائية على أدلة وممارسات جنائية عالية الجودة تتماشى مع المعايير الدولية. كما أبدت الإدارة المذكورة اهتماماً متنامياً بتحديد خصائص سمات المخدرات. وقد اتُخذت خطوات أولية ترمي إلى تشغيل فرقة وطنية مختصة بتحديد سمات المخدرات، وذلك في ظل توجيهات المكتب. وبغض النظر عن أنّ هذا البرنامج ما زال في مراحله المبكرة، فإنّ الإدارة المذكورة تحرز تقدماً صوب تقوية أواصر التعاون مع الإدارات المكلفة بكبح جماح المخدرات، بالتشديد على أهمية إجراء تحاليل كيميائية رفيعة المستوى للمخدرات علاوة على تحليل الخصائص الأخرى التي تتسم بها المخدرات وتحليل المعلومات التشغيلية الواردة من الميدان. وسيكثف المكتب جهوده من أجل مواصلة دعم وتوجيه الإدارة في هذا المسعى.

٨٣- ويواصل مكتب بلدان مجلس التعاون الخليجي، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعزيز شراكته مع مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات، التابع للمجلس، بغية المضي في تقوية أواصر التعاون الإقليمي في التصدي للاتجار بالمخدرات من خلال دعم الأدوار التي يؤديها المركز باعتباره بؤرة محورية لتبادل المعلومات وباعتباره مرصداً لشؤون عرض المخدرات في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وظل المكتب يُشرك أيضاً كلاً من المركز المذكور وقوة شرطة مجلس التعاون الخليجي في أداء دور نشط في المبادرات التعاونية الإقليمية الرامية إلى كبح تدفقات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومنها مثلاً مبادرة "ربط الشبكات"، ومحفل المحيط الهندي بشأن الجريمة البحرية، ومبادرة ميثاق باريس. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أصبح المركز المذكور عضواً كامل العضوية في مبادرة ميثاق باريس.

٨٤- وفي إطار التعاون المستمر مع القيادة العامة لشرطة دبي، شارك المكتب في استضافة منتدى "حماية" الدولي السنوي الثاني عشر بشأن المواضيع المتعلقة بمراقبة المخدرات، وهو المنتدى الذي عُقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقد جمّع المنتدى خبراء متعددي التخصصات من

شقي بلدان المنطقة العربية (أجهزة إنفاذ القانون المعنية بمكافحة المخدرات، ومختبرات التحليل الجنائي، والدوائر الصحية والاجتماعية والأكاديمية) بغرض تبادل الخبرات والمعارف والممارسات الجيدة المتعلقة بالقضاء على المنشطات، خاصة الأمفيتامينات والكتبتاغون، على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتولى المكتب تدريب نخبة من المشاركين على تحديد إجراءات التصدي الدولية والإقليمية والوطنية للأمفيتامينات والكتبتاغون، علاوة على استعمال خدمات تحليلية جنائية رفيعة الجودة سواء في أغراض التحقيق أو في أغراض مراقبة المنشطات الأمفيتامينية والكتبتاغون.

٨٥- وفي إطار الشراكة الاستراتيجية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، ظل المكتب يشجع الدول الأعضاء على المشاركة في برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، علماً بأن لهذا البرنامج دوراً رئيسياً يؤديه في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى منع جرائم المخدرات وغيرها من الجرائم مناعاً فعالاً. ومنذ عام ٢٠١٦، يعكف المكتب على إشراك الإمارات العربية المتحدة في برنامج تدريبي مصمم خصيصاً من أجل الارتقاء بقدرة أجهزة التحقيق المالي على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، علاوة على دعم نشر البرمجية "goAML"، عقب توقيع اتفاق خاص بمستوى الخدمات من أجل هذا الغرض.

٨٦- وفي أيار/مايو ٢٠١٧ دخل المكتب في شراكة مع مركز "نوفر"، الذي أنشئ مؤخراً في الدوحة من أجل علاج الارتهان للمخدرات، بغية عقد أول مؤتمر دولي لهذا المركز بشأن موضوع "إدمان المؤثرات الأفيونية والعلاج الصحي المتعدد التخصصات". وعقب إبداء المركز المذكور اهتماماً رسمياً بهذا الأمر اتفق المكتب والمركز على بنود اتفاق شراكة يرمي إلى تنفيذ برنامج تعاوني تقني شامل في مجال تقليص الطلب على المخدرات، ويهدف بوجه خاص إلى تعزيز تنفيذ النتائج التي خلصت إليها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية والمعايير الدولية المتعلقة بعلاج مدمني المخدرات والوقاية من المخدرات في شقي بلدان مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا. وفي الإمارات العربية المتحدة يسعى المكتب إلى تشغيل برنامج لتدريب وكالة العمل على أداء دورها في دعم إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء المفرج عنهم ولمتعاطي المخدرات المعاد تأهيلهم.

٨٧- واستمر المكتب في الدعوة إلى اتباع نهج أخلاقي وقائم على أدلة علمية إزاء الطلب على المخدرات، واتخاذ تدابير صحية لمواجهة، وكذلك إزاء العواقب الاجتماعية المترتبة على تعاطي المخدرات، معتمداً في ذلك على التنسيق مع طائفة عريضة من الجهات الفاعلة داخل أفرقة الأمم المتحدة الإقليمية والقُطرية وخارجها. كما عمل المكتب على تعزيز اتباع ممارسات جيدة، وإقامة شبكات بين البلدان، بشأن التدخلات الرئيسية التي تقي متعاطي المخدرات بالحقن من الإصابة بفيروس الأيدز، ولا سيما العلاج الإبدالي بشبائه الأفيون وسائر أشكال العلاج من الارتهان للمخدرات، باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من الحزمة الشاملة التي اعتمدها منظمة الصحة العالمية ومكتب المخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه. وفي عام ٢٠١٧، أطلق المكتب مشروعاً إقليمياً شاملاً جديداً باعتباره منصة تتيح المضي في توطيد أواصر التعاون في هذا المجال بين الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هذا السياق نظم المكتب، في آب/أغسطس ٢٠١٧، حلقة عمل وطنية موجهة إلى واضعي السياسات

في ١١ وزارة في مصر بشأن طبيعة الاختلالات التي تصيب متعاطي المخدرات وكيفية الوقاية منها وعلاجها.

٨٨- ومن أجل توفير بيانات مرجعية لإجراء تحليل لظاهرة تعاطي المخدرات في المنطقة العربية والتصدي لها، أجرى المكتب عدة دراسات، منها دراستا جدوى في مصر ودولة فلسطين بشأن العلاج الإبدالي بشبائه الأفيون، بغية صوغ نموذج عملياتي وحشد دعم متخذي القرارات الرئيسيين من خلال فرقة عمل وطنية، ثم المضي قدماً صوب تجريب ذلك العلاج في المجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، ظل المكتب يدعم دولة فلسطين في تنفيذ برنامجها المتعلق بالعلاج الإبدالي بشبائه الأفيون. وفي مصر، يعمل المكتب على تعزيز برنامج تجربي للعلاج الإبدالي بشبائه الأفيون، استناداً إلى دراسة الجدوى المشار إليها.

٨٩- وبالنظر إلى أن الصحة في السجون وغيرها من البيئات المغلقة الأخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة المجتمع عموماً، فقد وضع المكتب وأطلق مشروعاً إقليمياً بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأيدز وتوفير خدمات العلاج والرعاية ذات الصلة وكذلك الدعم للمصابين به في مرافق السجون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والهدف من هذا المشروع هو الترويج لإرشادات معيارية وسياسات مستندة إلى الأدلة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية وبرامج رامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم في السجون داخل المنطقة، ودعم تطويرها. ومن خلال هذا المشروع، يقوم المكتب حالياً بتقديم المساعدة التقنية لثلاثة سجون في مصر، علاوة على بلدان أخرى في المنطقة الأوسع.